ساب

تقارير ساب

- الصين هي ثاني أكبر مصدر لواردات المملكة وخامس أكبر مستوردي المنتجات التصديريّة السعودية
- وصل حجم التبادل التجاري بين المملكة والصين عام 2008 إلى 76.1 مليار ريال على خلفية ارتفاع حجم الصادرات النفطية والأسعار
- نعتقد أن قيمة التبادل التجاري الثنائي بين البلدين قد حققت بالفعل الهدف الذي حدده الرئيس الصيني هو جنتاو Hu Jintao البالغ 150 مليار ريال بحلول عام 2010
- المملكة العربية السعودية تلتفت شرقاً لإيجاد أسواق نامية لصادراتها من النفط والبتروكيماويات

العلاقات التجارية السعودية – الصينية

الصين: شريك تجاري قوي

10 فبراير 2009

د. جون اسفكياناكيس
كبير الاقتصاديين للمجموعة

هاتف: 4602 276 1 966+
بريد إلكتروني: johnsfakianakis@saab.com

يمكن الحصول على هذه النشرة وغيرها من المنشورات بتحميلها من شبكة الإنترنت من موقع www.sabb.com

إقرار وتصريح

يتعين قراءة هذا التقرير مع التصريحات وشهادات المحلّل المالي الواردة في ملحق الإفصاح مع الإقرار الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من التقرير.

اهتمامات مشتركة

تأسست العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية والصين في عام 1990. ولولا التبادل التجاري ونمو الاقتصاد الصيني لكانت العلاقات بين المملكة والصين أقل إثارة للاهتمام.

ويُعزى وصول هذه العلاقات الثنائية إلى مستواها الحالي، بالدرجة الأولى، إلى تطوّرها بصورة متبادلة. فالصين دولة مصدّرة للسلع الاستهلاكية والمملكة مستوردٌ مهم لمثل هذه السلع. ولطالما لبّت المملكة جزءاً كبيراً من احتياجات الصين المتنامية من النفط المستورد. كما تُعدُّ الصين المصدَر الثاني لواردات المملكة (بيانات عام 2007) وخامس أكبر مستوردي المنتجات التصديريّة السعودية. فالمملكة حقيقة هي أكبر شريك تجاري للصين في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا.

وتحسن التصنيف التجاري بين البلدين بصورة عامة نتيجة للتبادل التجاري بينهما على مدى عقد من الزمان. ففي عام 1998، كانت الصين الشريك التجاري التاسع بالنسبة للمملكة، بينما كانت الأخيرة في نفس السنة الشريك التجاري الثامن والعشرين بالنسبة للصين.

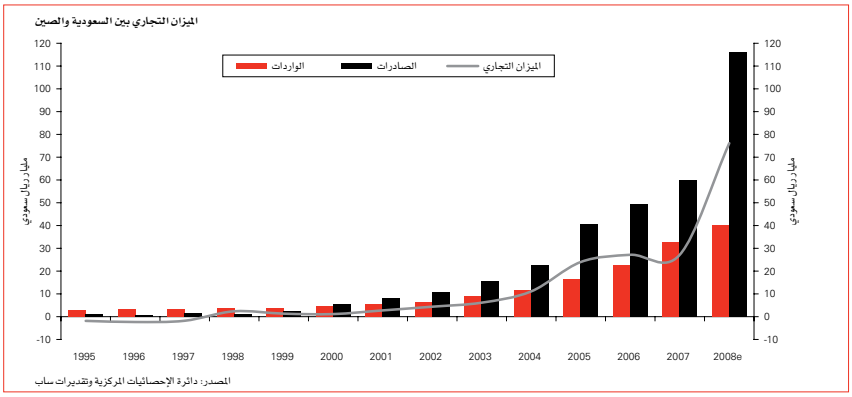

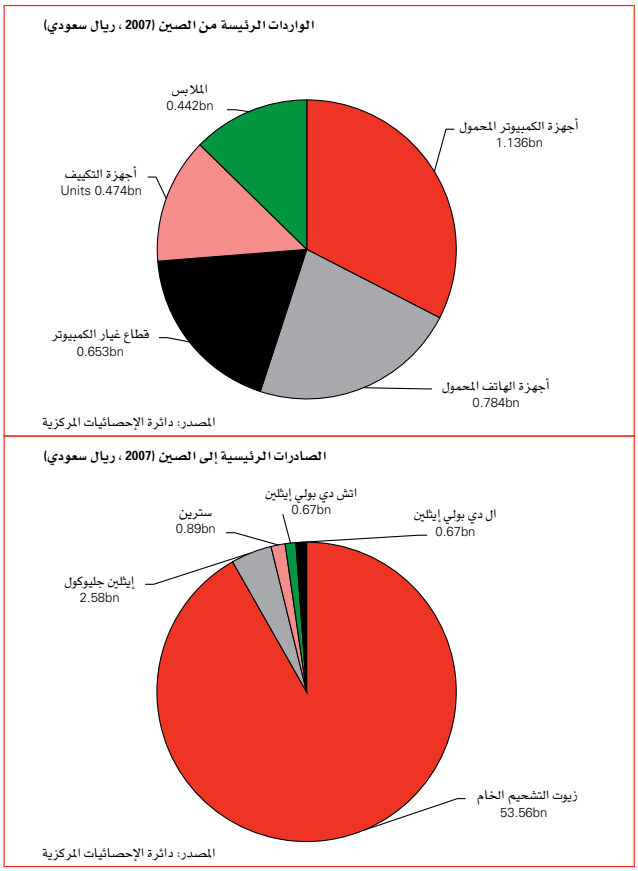

شهية مفتوحة

خلال العقد الذي أعقب تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، تعاظم حجم التبادل التجاري بينهما. فقد ارتفعت قيمة الصادرات الصينية إلى المملكة بنسبة 167% من 1.66 مليار ريال سعودي في عام 1990 إلى 4.44 مليار ريال سعودي في عام 2000. وفي نفس الفترة، نمت الصادرات السعودية إلى الصين بنسبة 3,463% من 158مليون ريال سعودي إلى 5.63 مليار ريال سعودي. وأبرز الصادرات الصينية إلى المملكة هي الملابس والمنتجات الميكانيكية والإلكترونية وأجهزة التكييف والمنسوجات. أما أبرز وارداتها من المملكة، فهي النفط الخام والغاز الطبيعي المسال ولدائن البلاستيك الخام.

سجّل حجم الصادرات الصينية إلى المملكة طفرة كبيرة بعد عام 2000، حيث تعزّزت القدرة التنافسية السعرية للمنتجات الصينية على الصعيد العالمي. كما أنّ الطفرة النفطية الثالثة التي شهدتها المملكة (2003-2008) فتحت شهية البلاد على المنتجات الصينية، وهو ما انسجم مع رغبة الصين في الحصول على حصة لمنتجاتها في السوق السعودية. وبين عامي 2002 و2004، سجّلت الصين، مقارنةً بباقي دول العالم، أعلى معدّل نموٍّ في قيمة صادراتها إلى المملكة (160%)، مع أنّ معدّل النمو النسبي لحجم صادرات الأرجنتين إلى المملكة خلال نفس الفترة فاق معدّل النمو النسبي لحجم الصادرات الصينية إليها (353%) لكنْ من دون أن يتجاوز قيمتها الاجمالية.

وإذا نظرنا إلى القفزة التي سجّلتها قيمة الصادرات الصينية إلى المملكة خلال السنوات الثماني الأخيرة، فإن النتيجة مذهلة. ففي عام 2000، كانت قيمة هذه الصادرات 4.48 مليار ريال سعودي لكنها بلغت في عام 2008 (طبقاً للبيانات الأولية) 40.13 مليار ريال سعودي. وفي أبريل 2006، أعلن الرئيس الصيني، هو جنتاو Hu Jintao، هدف بلاده المتمثل بأنْ تصل قيمة التبادلات التجارية الثنائية مع المملكة إلى 150 مليار ريال سعودي بحلول عام 2010. لكن يبدو أنّ هذا الهدف قد تحقق في عام 2008. فقد وصلت صادرات المملكة 116.2 مليار ريال سعودي بينما بلغت الواردات من الصيني 40.13 مليار ريال سعودي. في عام 2008 شهد الميزان التجاري بين البلدين زيادة قدرها 180%، بسبب ارتفاع اسعار النفط وأيضاً بسبب زيادة حجم الصادرات النفطية إلى الصين، حيث صدرت السعودية إلى الصين ما يعادل 720,000 برميل نفط يومياً.

نمو سريع في استهلاك النفط

في الحقيقة، كانت صادرات المملكة إلى الصين ضئيلة خلال الجزء الأكبر من الثمانينيات (باستثناء عام 1988). فحتى عام 1994، كانت المملكة قد صدّرت إلى الصين ما قيمته 451 مليون ريال سعودي فقط. لكنْ سُجّلت زيادة ملحوظة على هذا الصعيد في عام 1997، عندما قفزت قيمة صادرات المملكة إلى الصين إلى 1.58 مليار ريال سعودي، ثمّ في عام 1999، حيث وصلت إلى 2.35 مليار ريال سعودي.

أما سبب الزيادات التي سُجلت في منتصف التسعينيات وبعده بثلاث سنوات، فهو حقيقة أنّ الصين أصبحت منذ عام 1993، مستورداً صافياً للنفط. لكنّ القفزة الكبيرة في الصادرات السعودية إلى الصين حدثت في عام 2000، حيث بلغ معدّل نموها السنوي 139%،

إنتاج واستهلاك الصين من النفط

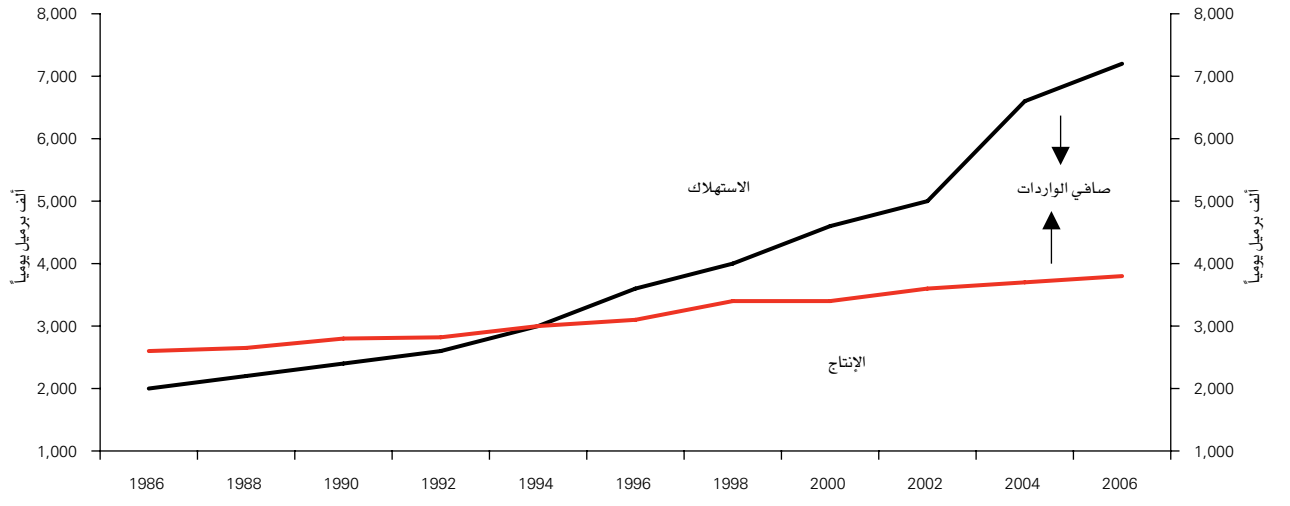

المصدر: هيئة بيانات الطاقة

ووصلت إلى 5.63 مليار ريال سعودي. ومنذ ذلك العام، تعاظمت قيمة الصادرات السعودية إلى الصين سنة تلو الأخرى. ففي عام 2001، بلغت قيمتها 8.15 مليار ريال سعودي وفي عام 2008، وصلت قيمتها إلى 116.25 مليار ريال سعودي. وبالتالي، نمت قيمة الصادرات السعودية إلى الصين خلال السنوات التسع الماضية بنسبة 963%.

جاء هذا النمو المذهل، بالدرجة الأولى، نتيجةً لطلب الصين المتزايد على الطاقة إثر اتساع الهوّة بين مستويات استهلاكها النفطي وإجمالي إنتاجها المحلي من الخام.[1] فبين عامي 2000 و2005، ارتفع استهلاك الصين النفطي من 4.7 مليون برميل يومياً إلى نحو سبعة ملايين برميل يومياً، حوالي 43% من احتياجاتها النفطية. بالتالي، لم يكن من المفاجئ أن تسجّل الصين انخفاضاً ملحوظاً في كفاءتها في استخدام النفط للحصول على كل دولار إضافيّ من إجمالي ناتجها المحلي منذ عام 2000.[2]

الصين هي المستورد الصافي الثاني للنفط في العالم بعد الولايات المتّحدة لأنها تجاوزت اليابان في عام 2008. فعلى صعيد الطاقة، وخلافاً لما كان سائداً قبل عقد من الزمن، أصبحت الصين تستورد

واردات الصين من النفط الخام

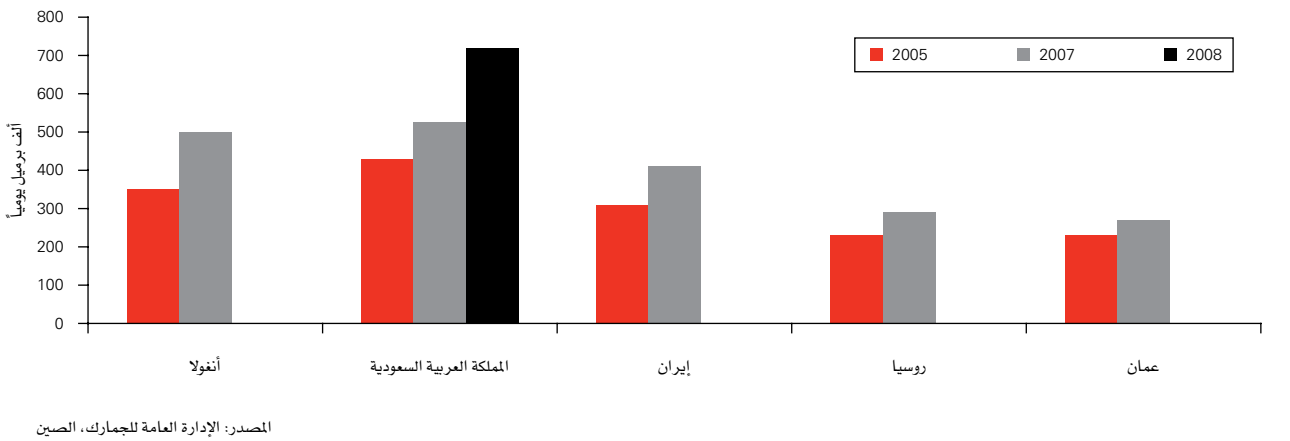

المصدر: الإدارة العامة للجمارك، الصين

[1] برادان، سمير، «العلاقات الخليجية الآسيوية: نحو مناطقية جديدة» في كتاب الخليج السنوي، 2007-2008، دبي: مركز الخليج للأبحاث 2008، الجزء الخامس، ص: 367-382.

[2] ليبرثال Lieberthal, K. وهيربيرغ Herberg, M.، "بحثُ الصين عن أمن الطاقة: الانعكاسات على سياسات الولايات المتحدة"، المُجلّد رقم 17، العدد رقم 1، أبريل 2006.

اليوم كميات هائلة من النفط. ومن خلال تعديل محطاتها لتكرير النفط وزيادة طاقاتها الإنتاجية، أصبحت الصين قادرة على استيعاب كميات متزايدة من الخام السعودي (الثقيل). وهذا ما حول المملكة إلى المصدَر الرئيسي لواردات الصين النفطية وجعل الأخيرة، في الوقت ذاته، أهم مستوردي الخام السعودي في نظر المملكة. لكنّ هذا التحوّل ما كان ليحدث لولا النمو المتسارع للاقتصاد الصيني الذي تجاوز معدّله السنوي التسعة في المائة، بين عامي 1978 و2005.

المزيد من التكرير

إلى جانب أنغولا، ظلّت المملكة خلال السنوات الماضية في طليعة مصدّري النفط إلى الصين. وفي عام 2007، تحوّلت المملكة إلى أكبر مصدّر للنفط إلى الصين حيث زوّدتها بنحو 527 ألف برميل مكافئ يومياً، ووصلت في عام 2008 إلى 720,000 برميل في اليوم. وكان ذلك نتيجة للاتفاقية التي ابرمتها أرامكو السعودية في شهر يونيو لزيادة امدادات النفط الخام إلى شركة النفط الصينية سينوبيك Sinopec ليصل إلى 1.5 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2015. وسُجلت هذه المستويات من صادرات المملكة لأنّ الصين أدركت أنّ وصولها إلى الخام السعودي كان حيوياً بالنسبة لنموّها. في الوقت ذاته، كانت المملكة تدرك أنّه سيستحيل تكرير المزيد من خامها الثقيل إلا إذا وسّعت الصين أو المملكة نفسها الطاقة التكريرية المحليّة للخام الثقيل.

تسعى المملكة لتعزيز القيمة المضافة لصادراتها من مشتقات النفط إلى الصين عبر مشروعيْن رئيسيين لتكرير النفط. فقد دخلت شركة أرامكو السعودية في محادثات مطولة للاستحواذ على 25% من أسهم مصفاة كينغداو Qingdao، القادرة على تكرير مئتي ألف برميل يومياً. وقد تتولى شركة أرامكو السعودية تشغيل تلك المصفاة مع احتفاظ شركة النفط الصينية العام، سينوبيك Sinopec، بملكيّتها للجزء الأكبر من أسهم المصفاة. وهناك أيضاً مشروع مصفاة كوانزهو Quanzhou (بولاية فوجيان Fujian الصينية) التي ستعتمد على الخام السعودي وستبلغ طاقتها التكريرية 240 ألف برميل يومياً، والتي ستمثّل مشروعاً مشتركاً لأرامكو السعودية وإكسون موبيل ExxonMobil وشركة النفط الصينية العامة. كما سيتم بناء منشأة لإنتاج الإثلين بطاقة سنويّة قدرها 800 ألف طنّ سنوياً، بالإضافة إلى ما تحتاجه من وحدات كيميائية. ووقّع هؤلاء الشركاء أيضاً على عقد منفصل لبناء 750 محطة لبيع الوقود وشبكة موانئ في فوجيان Fujian. أخيراً، وبفضل خبرتها المتراكمة ومعرفتها الواسعة في مجال تأمين المخزونات الاستراتيجية، بدأت المملكة منذ عام 2006، بمساعدة الصين في بناء مخزونها الاحتياطي الاستراتيجي من النفط الذي يبلغ ثلاثين مليون برميل.

الاستثمار في المملكة

تعمل بالمملكة حالياً أكثر من سبعين شركة صينية تنشط اثنتان وستون منها في مجال الانشاءات وتستخدم حوالي ستّة عشر ألف عامل صيني. وقد فازت إحداها مؤخراً بعقد قيمته 2.2 مليار ريال سعودي للمساهمة في توسيع منشآت جامعة الملك خالد؛ وهذا هو أضخم عقد تفوز به شركة إنشاءات صينية منذ بداية انخراط شركات الانشاءات الصينية في السوق السعودية. وهناك مشروع آخر، وإن كان إنجازه معلقاً لأسباب غير واضحة، وهو مصنع الألمنيوم الصيني. السعودي المقترَح إنشاؤه في جازان، والذي تشترك في ملكيته شركة تشالكو (شركة الصين للألمنيوم المحدودة). وفي عام 2007، فازت شركة مقاولات صينيية أخرى بعقد لبناء مرفأ لسفن الحاويات في ميناء جدة الإسلامي بتكلفة قدرها 860 مليون ريال سعودي، وتم اختيار نفس الشركة لبناء الميناء الصناعي في رأس الزور بالتعاون مع إحدى الشركات المحليّة. وتساهم شركات الأسمنت الصينية أيضاً في تحديث وتوسيع نظيراتها السعودية. أخيراً وليس آخراً، فاز كونسورتيوم صيني – سعودي في السنة الجارية بعقد قيمته 6.7 مليار ريال سعودي لتنفيذ الأعمال المدنية اللازمة لبناء سكّة حديدية للنقل السريع تربط بين مكة المكرمة والمدينة المنوّرة، وذلك نيابةً عن مؤسسة السكك الحديدية السعودية.[3]

قد تبدو البيانات الرسميّة لكلا البلديْن حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير مقنعة. إذ تُشير بيانات الحكومة الصينية إلى أنّ مجموع استثمارات المملكة في الصين خلال السنوات الخمس الماضية لم تتجاوز 1.8 مليار ريال سعودي، وأنّ الاستثمارات الصينية المباشرة في المملكة خلال نفس الفترة لم تتجاوز 1.7 مليار ريال سعودي. إذاً، تبدو هذه الأرقام أدنى بكثير مما توقّعه معظم المراقبين ولكنها لا تشتمل على المحافظ الاستثمارية لرجال الأعمال السعوديين في الصين.

[3] تمثّل هذه الأعمال المدنية المرحلة الأولى من مشروع تُقدّر تكلفته بحوالي 22.5 مليار ريال سعودي ويرمي إلى بناء سكّة حديدية للنقل السريع تربط بين مكة المكرّمة والمدينة المنوّرة. ويهدف المشروع إلى نقل مئات آلاف الحجّاج ما بين هاتيْن المدينتيْن بسرعات تصل إلى 360 كلم في الساعة.

هذا، ومنحت المملكةُ شركة النفط الصينية العامةّ عقداً قيمته 1.1 مليار ريال سعودي لاستكشاف وإنتاج الغاز الطبيعي في المملكة في مساحة تبلغ 38,000 كلم. كما تمتلك شركة النفط الصينية العامةّ نسبة 80% من إحدى شركات الأغراض الخاصّة، بينما تمتلك أرامكو السعودية النسبة المتبقية من الشركة (20%). ومع أن خبرة شركة النفط الصينية العامةّ في مجال استكشاف الغاز الطبيعي ليست واسعة، إلا أنّ هذا الامتياز الرمزي يعكس طبيعة العلاقات المتبادلة بين البلدَيْن في مجال الهيدروكربونات.

الأمن والصداقة

لقد أُثيرت ضجّة كبيرة حول احتمال دخول الصين في مجال تزويد الشرق الأوسط بالأسلحة والمعدّات العسكرية. لكنّ آخر شحنة مهمّة من الأسلحة الصينية الصنع (صواريخ بالستية متوسّطة المدى تمّ تنسيقها منذ فترة) وصلت إلى المملكة في الثمانينيات، أيْ قبل تأسيس العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدَيْن التي تُعدُّ، بحدّ ذاتها، مسألةً جديرة بالاهتمام.[4] وفي صيف عام 2008، وقعت الصين عقداً لتزويد المملكة بعدد من المدافع الميدانية.[5] لكنّ أهميّة هذه الصفقة ضئيلة ولا توحي لنا بأي تغيير جوهري في سياسة التسلّح السعوديّة.

لقد قصد الحجّاج الصينيون المملكة لسنوات عدّة لأداء فريضة الحجّ. لكنّ هذا النشاط عُلّق في عام 1979. ثم استأنفت الصين هذا النشاط بانتظام حيث تجاوز عدد الحجاج الصينيين 6,000 حاج سنوياً خلال التسعينيات. وفي عام 2007، فاق هذا العدد 11,000 حاج. كما تأسست جمعيات للصداقة الصينية ـ السعودية في أواخر التسعينيات. ومنذ ذلك الحين، أقيمت ستّة معارض تجارية صينية بالمملكة. وفي 2003، أُنشئت لجنة تجارية مشتركة غير حكومية أوكلت إليها مهمّة تنظيم منتديات وفعّاليات أخرى، إلى جانب إطلاع المسؤولين الحكوميين على سبل تسهيل التجارة الثنائية. وفي عام 2007، سافر إلى الصين أكثر من خمسة وثلاثين ألف سعودي. وقدمت المملكة تبرعات نقدية بلغت 187.5 مليون ريال سعودي ومواد إغاثة بقيمة 37.5 مليون ريال سعودي لضحايا الزلزال الذي ضرب مقاطعة سيشوان في مايو 2008.[6]

السيناريو المبدئي للطلب على الطاقة (2006 - 2030)

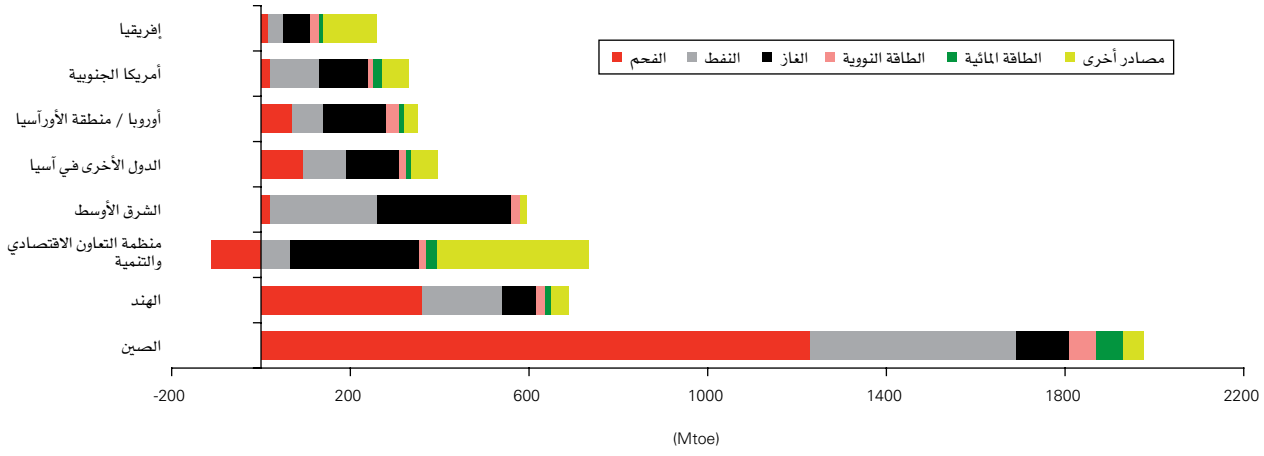

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة

[4] كليف .Cliff, R وبايمان .Byman, D، "مبيعات الأسلحة الصينية: الدوافع والانعكاسات" سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة راند 1999، RAND.

[5] http://www.upi.com/Security_Industry/2008/08/07/China_wins_key_Saudi_artillery_contract/UPI-74931218128855

[6] قدمت المملكة المتحدة مواد إغاثة للصين بقيمة 7.5 مليون ريال سعودي وألمانيا بقيمة 3 مليون ريال سعودي.

قراءتنا للعلاقات الصينية ـ السعوديّة: لقد قيل الكثير حول العلاقات بين الرياض وبكّين. ووصف الكثيرون هذه العلاقات كعامل موازن، أو حتى كمكمّل، للعلاقات السعودية ـ الأمريكية. وهناك مَن ينظرون إلى علاقات المملكة مع الصين كجزء من استراتيجية "البديل الآسيوي" التي قد تجعل المملكة أقل اعتماداً على الولايات المتّحدة. أما نحن، فإننا نقرُّ بوجود نموّ ملحوظ في حجم التبادل التجاري بين البلدَين، وهو ما يوفّر، بحدّ ذاته، بدائل اقتصادية للمملكة. غير أننا لا نعتقد أنّه ينبغي النظر إلى هذه العلاقات الثنائية كمؤشر على حدوث تحوّل في التوجّه السياسي ـ العسكري للمملكة.

والأهم من ذلك هو ضرورة النظر إلى علاقات المملكة مع الصين كإحدى نتائج دور الصين البارز في الاقتصاد العالمي وأولوياتها في مجال أمن الطاقة، التي تجعل من الشرق الأوسط أولويةً استراتيجية صينيّة. كما تبدو الصين قلقة من مدى تأثّر سياساتها بسياسات أخرى غايتها عزل الولايات المتّحدة عن المنطقة. لكنّ بلورة البدائل السياسية تستغرق وقتاً طويلاً. وفي المرحلة الراهنة، يقتصر تطور العلاقات بين الرياض وبكّين على الميدان التجاري.

تحتاج الصين إلى تعزيز علاقاتها التجارية مع المنطقة لأنها تشتري زهاء 50% من وارداتها النفطية من دول الخليج، وفي 2008 وفرت المملكة وحدها نحو 20% من إجمالي هذه الواردات. وفي المدى القصير، سينكمش الاقتصاد الصيني وسيتراجع طلب الصين على النفط. لكنْ في المدى المتوسط، سيزداد اعتماد الصين على نفط المملكة وباقي دول المجلس.

لذا، فإن استمرار المملكة في الالتفات "شرقاً" يُعدُّ المبدأ الأساسي الذي يوجّه السياسة الخارجية السعودية في هذه المرحلة. كما تدرك الصين أنّ المملكة هي أهم منتج للنفط في العالم وأنّ مكانتها ستتعزّز كلما تراجعت الطاقة الإنتاجية للدول غير الأعضاء بمنظمة أوبك، بالمقارنة مع الطاقة الإنتاجيّة لمصدّري النفط الخليجيين. وبدأت الصين تدرك أيضاً أنّ المملكة لا تواجه إلا صعوبات ضئيلة جرّاء الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة. فعلى صعيد مجموعة الدول العشرين G-20، تُعدُّ المملكة الأقل تأثراً بهذه الأزمة.

لا تزال المملكة والصين تمتلكان احتياطيات هائلة من الأصول الأجنبية، فيما توشك باقي دول المجموعة على استنفاذ كلّ احتياطياتها من هذه الأصول. ولدى المملكة والصين أيضاً رصيدان كبيران من خلال ما تمتلكانه من السندات المالية التي أصدرتها الحكومة الأمريكية. من جهتها، تدرك المملكة تماماً أن الصين هي ثاني أكبر اقتصاد في العالم وأنّ إمكانية تنامي طلبها على الطاقة كبيرة. فنمو الصين مرهون باستهلاك الهيدروكربونات كما أنها بحاجة لنفط المملكة (الذي يشكّل أكثر من 17% من إجمالي وارداتها النفطية). ولا بد للمملكة من الالتفات شرقاً حيث أسواق تصريف إنتاجها من النفط والبتروكيماويّات ستنمو بسرعة خلال العقود المقبلة.

إضافة إلى ذلك أن المملكة تحتاج أيضاً إلى توسيع معرفتها بأسوق آسيا. وتوفّر الصين للمملكة أفضليات اقتصادية مهمة تساعدها في توسيع نشاطها الاقتصادي في منطقة شرق آسيا. على الصعيد الداخلي، يمثّل تدني أسعار الشركات الصينية وتكاليف قواها العاملة دعامة إضافية للمملكة تساعدها في إنجاز مشروعاتها التنموية. وبصفة عامّة، لا ترتبط سياسة الصين الاقتصادية تجاه المملكة والمنطقة ككل بأي رزمة من الشروط السياسية، خلافاً للنهج الذي اتبعه الاتحاد الأوروبي مؤخراً أثناء محادثاته مع مجلس التعاون الخليجي حول اتفاقية التجارة الحرّة.

لذا، فإن المملكة والصين سترتكبان خطأً جسيماً في حال عدم تطوير علاقات ثنائية متينة لأن التبادل التجاري بينهما سينمو خلال السنوات المقبلة، مما يستلزم تعزيز هذه العلاقات. كما ينبغي على البلدَين أنْ يهتمّا بالتعامل مع التغيير الذي طرأ على ميزان القوى الاقتصادية في الولايات المتّحدة والغرب. وفي المرحلة الراهنة، نحن لا نعتقد أنّ دور الولايات المتّحدة في منطقة الشرق الأوسط يتضارب مع دور الصين في هذه المنطقة. بالتالي، نحن نفضّل وصف العلاقات بين الرياض وبكين بأنها علاقات تجارية طويلة الأمد قائمة على المنفعة المتبادلة. كما نعتقد أنّ دور الصين في منطقة الشرق الأوسط وعلاقاتها مع المملكة العربية السعودية سوف يتعزّزان كنتيجة طبيعية لمكانة الصين المرموقة على المسرح الدولي.

جون أسفكيانا كيس

ملاحظات

ملحق الإفصاح

شهادة المحلل

يشهد المحلل /المحللون الواردة أسماؤهم والمسؤول/المسؤولون بشكل رئيسي عن هذا التقرير بأن الرأي /الآراء الواردة حول الورقة /الأوراق المالية أو جهة /جهات إصدارها محل الدراسة أو أي وجهة /وجهات نظر أو توقع /توقعات أخرى إنما يعبر عن آرائهم الشخصية ولم ولن يتقاضوا أي جزء من أتعابهم مقابل تقديم أي توصية /توصيات أو رأي ورد في هذا البحث.
د. جون اسفاكياناكيس

يستهدف هذا التقرير المؤسسات الاستثمارية ولا ينبغي استخدامه عن طريق أي جهة أخرى. وعلاوة على ذلك، يرى البنك السعودي البريطاني أن قرار المستثمر بالدخول في استثمارات معينة يجب أن يعتمد على ظروف حالته الخاصة مثل ممتلكاته الحالية مع مراعاة الاعتبارات الأخرى.

إفصاحات أخرى

1 - صدر هذا التقرير بتاريخ 10 فبراير 2009.
2 - كافة بيانات السوق الواردة في هذا التقرير مستمدة من مصادرها حتى نهاية يوم 9 فبراير 2009 إلا إذا ورد في التقرير ما يدل على خلاف ذلك.
3 - يتبنى البنك السعودي البريطاني إجراءات معينة تهدف إلى تحديد وإدارة أي تضارب محتمل في المصالح يكون ذا صلة بأعماله البحثية، وذلك من خلال سياسة الفصل الكامل بين الخدمات المصرفية الاستثمارية والأنشطة البحثية لضمان التعامل بشكل سليم مع المعلومات السرية و/أو الحساسة من ناحية السعر.

ملاحظة

لقد أُعد هذا التقرير بغرض العلم والاطلاع فقط، وتم الحصول على المعلومات الواردة فيه من مصادر خارجية يعتقد ساب بأنها موثوق بها، إلا أنّه لا يضمن دقتها أو صحتها. كما أنّ الآراء الواردة فيه تخضع للتغيير من دون إشعار مسبق، ولا يتحمل ساب أيّة مسؤولية عن المعلومات الواردة في هذا التقرير.

ويحتوي التقرير على معلومات عامّة فقط. ويجب ألا تُفسّر على أنها عرض لبيع أو شراء أو اكتتاب في أيّة استثمارات. كما أنّ التقرير عند إعداده لم يأخذ في الاعتبار الأهداف الاستثماريّة المحددة والوضع الشخصي والاحتياجات الخاصّة لأيّ شخص كان. وبناء عليه يجب على مستلمي التقرير عدم الاعتماد عليه كنصيحة استثمارية.

هذا، ولن يكون ساب أو مكاتبه أو الشركات التابعة له أو أيّ من مديريه أو مسؤوليه أو موظفيه مسؤولاً بأي شكل من الأشكال عن أيّ نوع من الخسائر أو الأضرار، التي قد يتم تكبُّدها كنتيجة للمعلومات الواردة في هذا التقرير.